

والطعام والهواء النظيف، وبطبيعة غير مشوهة وغير مجروحة كما هي حاليا.

■ ما هي الملفات البيئية الكبرى التي تصديتم لها؟

□ لنبدأ بموسم الصيد البري. حددت الوزارات المعنية مدة موسم الصيد، وكانت النية ان يكون الموسم مفتوحا من آب حتى شباط، بينما كلنا يعلم ان موسم الصيد كان يفتتح من منتصف ايلول حتى منتصف كانون الاول. لكننا تجمعتنا كاطراف بيئين ومارسنا ضغطا كبيرا للتراجع عن تمديد مهل الصيد، ونحن لم نطلب منع الصيد بل كل ما نطلبه هو تنظيمه ليس الا. عتبنا على الوزارات المعنية، الزراعة والداخلية والبيئة، كونها فتحت موسم الصيد من دون تدقيق ومتابعة كافية للحصول على رخص الصيد، فارتكبت مجازر في حق الطيور المحمية والطيور الصغيرة بسبب تجاوز الصيادين الاعداد المسموح بها. كما رفضنا السماح باصطياد بعض الانواع من الطيور مثل عصافير التيان، لان السماح بصيده كان سيفتح المجال لاصطياد كل انواع الطيور الصغيرة. اعطينا رأينا بوجوب حماية طير الترغل لان اعداده تتناقص عالميا نتيجة الصيد الجائر. كانت لدينا ايضا موجهات كبيرة في موضوع الصيد العشوائي، ولاحقنا الموضوع قضائيا عبر النيابة العامة البيئية لكل من يصطاد كمية اكبر من المسموح او يمارس الصيد العشوائي. الحقيقة ان النيابة العامة تحركت في بعض المناطق والاماكن بطريقة فعالة. كذلك ساعدنا بعض المحافظين في ملاحقة هذا الموضوع واتخذ بعضهم قرارات حاسمة لتنظيم الصيد.

■ ماذا عن ملف الكسارات والمرامل؟
□ هذا الملف ايضا خضنا فيه موجهات كبيرة وحققنا نجاحات، لاسيما تجاه المرامل والمقالع المخالفة للقانون والتي يتم انشاؤها بذريعة او تحت اسم استصلاح ارض زراعية. وجهنا شكوى الى وزارة البيئة في حزيران الماضي لوقف مرملة في بلدة تقع في منتصف قضاء البترون اسمها ◀



المقالع العشوائية في لبنان تبلغ 56 مليون متر مربع من الاراضي.

”
**تلوث قعر البحر
بالنفايات اكبر من تلوث
الشاطئ**

**يتم التحايل على
القانون بمنح تراخيص
للمقالع والمرامل**

“

عند الشواطئ، والصور التي تردنا من الصيادين في مناطق عدة عن حجم النفايات في الشواطئ والتي لا تشكل الا رأس جبل الجليد. علما انها تمثل ما نسبته 4% من التلوث في قعر البحر. يضاف الى ذلك انتشار المرامل والمقالع العشوائية غير المرخصة التي تشكل كارثة كبيرة. ما لا يطمئن اطلاقا هو عدم وجود اي رادع او اي خطة جديّة لا من الحكومة ولا من وزارة البيئة، بما يجعلنا غير متأكدين من اننا متجهون الى مستقبل افضل. كنا وما زلنا نطالب منذ العام 2016 باعلان حالة طوارئ بيئية لان الوضع البيئي المزري ينعكس على كل المجتمع، وعلى الاقتصاد والسياحة بشكل خاص، لان السائح يريد التمتع ببيئة صحية ونظيفة لجهة المياه

بيئة

غاصب مختار
journalist.70@gmail.com

بيئة لبنان مزريّة من ساحله إلى أعالي قممه أبي راشد: الوضع كارثي ويستدعي حالة طوارئ

صنّف لبنان في المرتبة الثالثة عالميا في ترتيب التلوث، بعد افغانستان وغانا. السبب الاساسي يعود الى تراكم اكثر من سبب على شواطئه وسواحله ووديانه وسهوله وجباله ومياهه. التلوث البيئي يتفاقم من سنة الى اخرى، ما ادى الى ظهور الكثير من الامراض المزمنة، منها السرطانية والجلدية والصدريّة

للبيئة وصندوق وطني للبيئة، وتضمن احكاما تفصيلية حيال كل ما يهدد البيئة، والسبل الكفيلة حمايتها، والعقوبات في حق المخالفين وآليات المراقبة. لكن معظم مواد القانون بقيت حبرا على ورق نتيجة عدم المتابعة والتطبيق. انتهت سنة 2018 الى مزيد من الكوارث البيئية مع تفاقم التلوث في كل المجالات.

في مقاربتنا للامنة البيئية نحتار من اين نبدأ؟ واي اولوية تتطلب العلاج والحل؟ من النفايات ام من طوفان المجاري، ام من تلوث الانهار والمياه الجوفية والهواء ام من تلوث الغذاء نتيجة الفساد وعدم المراقبة الجدية للمؤسسات التي تنتج الاغذية؟ وقد ظهر ان الكثير منها غير مرخصة ولا تعتمد المعايير السليمة.

في هذه المقاربة استطلعت "الامن العام" رأي رئيس الحركة البيئية اللبنانية ومؤسس جمعية الارض لبنان الخبير البيئي بول ابي راشد للوقوف على تقييمه للوضع خلال العام المنصرم.

■ كيف تصف السنة الماضية على الصعيد البيئي؟

□ بعد صدور التقارير الدولية والمحلية عن الوضع الصحي في لبنان نتيجة تلوث البيئة فان الوضع كارثي، لاسيما حول ما نشرته احدى الدراسات عن نسبة تلوث الهواء في جونه مما يسببه معمل الزوق للكهرباء، علما ان لا مكب للنفايات فيها، عدا عن تلوث نهر الليطاني وهو حاليا في اسوأ احواله. اذا تكلمنا عن النفايات في البحر، فلبنان لم يعرف في كل تاريخه نسبة التلوث الحالية بسبب جبال النفايات



رئيس الحركة البيئية اللبنانية بول ابي راشد.

واحواضها، عدا عن تخريب المرامل والمقالع للجبال.

لعل ابرز مصادر التلوث البري والنهري كان عبر نصف مساحة لبنان تقريبا، وتستفيد من مياه عشرات القرى، وفي ازمة النفايات بكل انواعها التي غطت البلد بكامل مساحته تقريبا، ووصلت الى البحر خلال السنوات من العام 2014 الى عام 2018.

كذلك تفاقمت الجرائم البيئية خلال السنوات القليلة الماضية، على الرغم من صدور القانون رقم 444 لحماية البيئة في العام 2002 في عهد رئيس الجمهورية اميل لحود ورئيس الحكومة الراحل الشهيد رفيق الحريري، والذي قضى بانشاء وزارة

تفيد تقارير الخبراء بأن التلوث ناتج من المعادن الثقيلة في المياه، والتلوث الكيميائي من مخلفات المصانع التي ترمى في المشاعات العامة والاحراج والانهار، والتلوث الجرثومي نتيجة المياه المبتذلة ومياه المجاري، وتلوث الهواء بسبب دخان المصانع والسيارات، وانبعاث الغازات بنسبة كبيرة. تفاقمت الازمة بسبب قلة الامطار، وتراجع نسبة الغطاء النباتي الى مستويات مخيفة جراء تزايد العمران واقامة الكسارات والمرامل في المناطق الحرجية، وارتفاع نسبة التعديات على الاملاك البحرية والنهرية، والاحتباس الحراري، ما ادى الى تلوثها.

شمل التلوث البحر والانهر والينابيع، ومجري السواقي والابار الجوفية ومسارها

كجمييات بيئية؟ ما هي ملاحظاتكم حول طريقة معالجته؟

□ ملف النفايات متشعب جدا. قدمنا الى الحكومات المتعاقبة حلا تبلغ كلفته مئة مليون دولار يغطي كل لبنان، ويقوم على اربعة اقسام: 50% من كمية النفايات قابلة للتسييح، و35% قابلة للتدوير (البلاستيك والكرتون)، و15% المتبقية منها 10% قابلة للتحويل الى وقود بديل عبر فرم النفايات وتحويلها الى فحم صغير يستخدم في مصانع الاسمنت، وهو اقل ضررا من الوقود العادي الملوث للبيئة، وهناك 5% مواد نفايات صلبة تسمى العوادم وهي قابلة للطمر لانها لا تسبب تلوثا. لذا نحن نحتاج فقط الى زيادة معامل التسييح للنفايات العضوية، والتي تنتج ما يسمى الكومبوست المفيد كسماد عضوي للزراعة. كما يجب ايجاد معامل لتدوير البلاستيك والكرتون وبعض انواع الزجاج. نحن نعتبر ان طرح حل المحارق غير مجد وغير فعال في لبنان، لان فضلات الطعام تحتوي على كمية مياه كبيرة، ما يعني ان حرقها سيؤدي الى تلوث الهواء، ولان الحرق يمنع الاستفادة من التدوير لذلك طالبنا باعتماد الفرز الكامل والتدوير والتسييح. كما نظمنا تحركاتنا لمنع مجلس النواب من اقرار انشاء المحارق المرفوضة ايضا من اهالي المناطق المنوي انشاؤها فيها، مثل كفرشما وبيت مري وبلاط - جبيل والجديدة في المتن. وقد وقفنا مع الاهالي لرفض انشاء هذه المحارق.

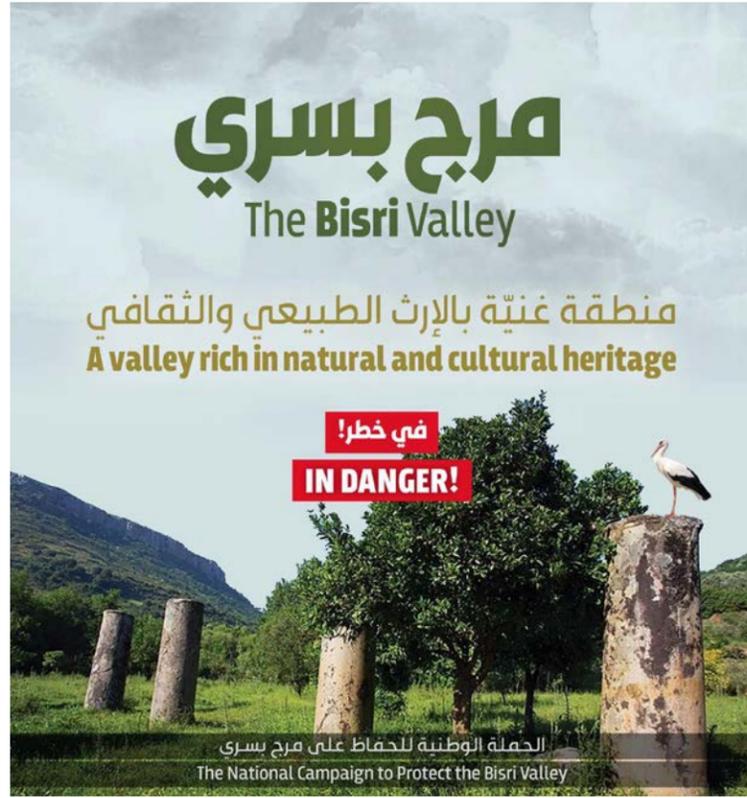
■ اين ترون الخلل في التعاطي مع كل الملف البيئي؟

□ الخلل في وجود خبث وتحايل وانفصام في ادارة شؤون البلد كلها. التزم لبنان على الورق عام 1986 اتفاق برشلونة لحماية البحر الابيض المتوسط من التلوث، وهو يضم 17 هدفا لتحقيق التنمية المستدامة لحماية البيئة. وكانت نتيجة التنفيذ ان لبنان بات اكبر ملوث للبحر المتوسط. اخشى من ان المرحلة المقبلة ستكون اصعب اذا استمرت الامور على ما هي عليه من تدمير للبيئة اللبنانية.

يشكل خطرا على لبنان. تقدمنا بشكوى الى البنك الدولي الذي يمول انشاء السد مرفقة بالمعلومات اللازمة، بعدما تبين ان المعنيين قدموا له معلومات عن ان فائق روم هامد بينما هو فائق ناشط. من المؤكد ان السدود او الخزانات لا تنجح في تجميع المياه بسبب طبيعة الارض الصخرية. الحل يكون بتنظيم حفر الابار الجوفية العشوائية واستخدامها عوض تدمير الطبيعة التي تغذي تلك الابار وبدلا من تلوين المياه الجوفية. بحسب دراسة للامم المتحدة اصدرتها سنة 2014، تبين ان كمية المياه الجوفية في لبنان كافية لكل حاجات اللبنانيين. على الرغم من سنوات الجفاف وشح الامطار سيكون لدينا فائض، فكيف اذا كان موسم المطر جيدا مثل هذه السنة؟ لكن العشوائية في عملية فتح الابار والاستهلاك المفرط للمياه، انتجت مشكلة التملح في الابار. نحن في لبنان نعاني مشكلة سوء ادارة قطاع المياه وليس في كمية المياه.

■ نصل الى مشكلة المشاكل اليومية وهي ملف النفايات. كيف تعاطيتم معه

□ حصلت هذه السنة مواجهات كثيرة حول انشاء السدود، وبخاصة حول سد بسري. اهتمامنا بالموضوع ناتج من رفضنا كبيئيين للتخريب الذي يمكن ان يلحقه السد، والتجربة كانت واضحة امامنا بعد انتهاء سد بريصة في الضنية، حيث تبين انه لم يحصل تخزين للمياه فيه، ففتبنا الى ان المشكلة ناجمة عن طبيعة الارض الكارستية. الكارست هو نوع من الصخر الكلسي المشقق ويشكل نحو 70% من اراضي وجبال لبنان. وهو يسمح بتسرب المياه الى باطن الارض، وهذا ما يصفه علماء الجيولوجيا بانه هبة من الله للبنان لتخزين المياه الجوفية النظيفة المكررة تحت الارض بدلا من ان تتجمع المياه الآسنة فوقها. المشكلة حول سد بسري انه يبنى في اجمل واد في لبنان، ويشكل اكبر مصدر لامتناس الكربون السام وتوليد الاوكسجين، عدا عن ان ارضه الكالستية لا تسمح بتخزين المياه. المشكلة الاكبر ان حائط السد سيتم بناؤه على فائق روم - شحيم الزلزالي، لذلك حذر الخبير الجيولوجي الدكتور طوني نمر من بناء السد في تلك المنطقة لانه



ملصق تحذيري لحماية بسري.



براميل فرز النفايات.

بشودرورة قرب كفرحدا، حيث كان اصحاب المشروع يقتلعون الصخور الكبيرة لسد الفجوات التي ظهرت في بناء سد بلعة. لكن حتى الان لم يصلنا جواب الوزارة على الرغم من مرور سبعة اشهر على الشكوى. اعتقد ان الاسباب سياسية، اذ دخلت السياسة هنا لتخريب البيئة. هناك مخالفات في انشاء كسارات ومقالع في جرود تنورين والعاقورة لخدمة مشروع سد بلعة الذي يحتاج الى مليون متر مكعب من الصخور. قمنا بالتصدي لهذا الامر كحركة بيئية بالتعاون مع السكان المحليين، ومنعنا انشاء هذه الكسارات من خلال حملة اسمها حراس القمم، حيث وقف الاهالي بقوة ووقفوا المقالع هناك.

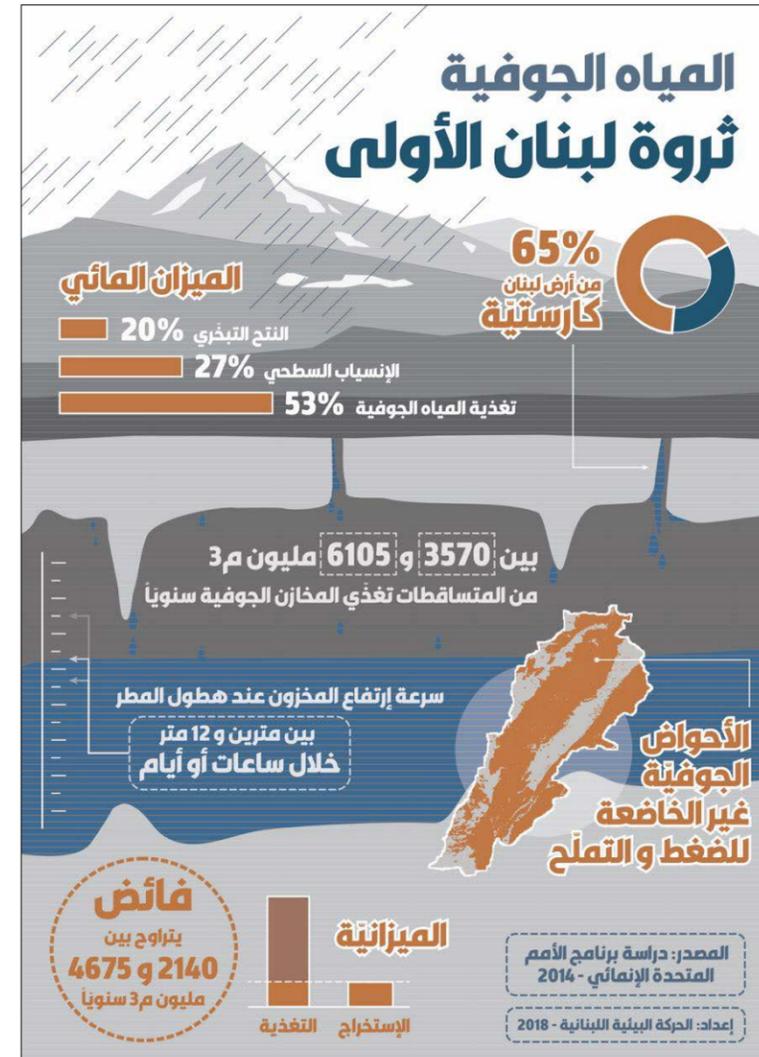
■ على ماذا تحتوي المخالفات؟

□ المشكلة ان اصحاب الكسارات والمقالع يستحصلون على رخصة من المحافظة بجهة استصلاح ارض زراعية وتجليلها. بموجب هذه الرخصة يطلبون حق نقل ما يسمى الناتج من الارض، اي ما يقتلع منها من اتربة وصخور الى اماكن اخرى، وهنا لا يتأكد بعض المحافظين بشكل دقيق من موضوع نقل الناتج، علما انه بموجب قانون الغابات لا يحق لاي كان نقل الصخور والتربة الى خارج ارضه، وهكذا يتم تدمير غابات وجبال لبنان الجميلة من خلال التحايل على القانون.

■ وحول تلوث البحر؟

□ سمح مجلس الوزراء هذه السنة بتردم البحر في منطقتي الزوق والناعمة، وكاد يسمح بتردم البحر في ملاحات دير الناطور في شاطئ انفه. مارسنا ضغطا قويا على السياسيين لوقف اصدار هذا القرار، ونجحنا في ذلك لان هذا الموقع صنف اصلا في المخطط التوجيهي لترتيب الاراضي اللبنانية بانه منطقة يجب حمايتها. وقد تطرقنا الى ما تسببه النفايات من تلوث لشاطئ البحر وقعره.

■ تحدثت ايضا عن مشكلات انشاء السدود؟



ملصق المياه الجوفية ثروة لبنان.